

الحمد لله

ملف أميل  
ص 11 القرار  
لتلخيص اعادة تون  
09  
06

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع255دد

تاريخ القرار: 06 ماي 2016

## قرار

بتاريخ 06 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع255 دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعية:** شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها بحدائق البحيرة 1053 ضفاف البحيرة تونس.

### من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2- 1053 ضفاف البحيرة تونس.

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54 دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 20 أفريل 2016 والمتضمن طلبها الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض التجاري "janna7" وسحب الوسائط الاشهارية ذات العلاقة الى حين البت في أصل القضية .

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد 896 الصادرة الى شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 26 أفريل 2016 لتمكينها من ابداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "أوريدو تونس" على مطلب التدابير الوقائية والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عدد 896 بتاريخ 29 أفريل 2016.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن "اتصالات تونس" تقدمت بتاريخ 20 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد 333 تظلمت بموجبها من تولي شركة "أوريدو تونس" تسويق العرض التجاري "janna7" الذي يخول للمشاركين فيه التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في 300% من الرصيد المجاني عن كل عملية شحن ابتداء من 500 مليم صالحة نحو كل المشغلين و 500 ارسالية قصيرة يوميا مقابل 500 مليم فضلا عن امكانية الابحار عبر شبكة الأنترنت الجوال ذات سعة 1 جيجابايت بدينارين فقط وذلك عن كل استهلاك قيمته 7 دنانير، طالبة من الهيئة الاذن بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "اتصالات تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تولي شركة "أوريدو تونس" تسويق العرض التجاري "janna7" الذي يخول للمشاركين فيه التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في 300% من الرصيد المجاني عن كل عملية شحن ابتداء من 500 مليم صالحة نحو كل المشغلين و 500 ارسالية قصيرة يوميا مقابل 500 مليم فضلا الى امكانية الابحار عبر شبكة الأنترنت الجوال ذات سعة 1 جيجابايت بدينارين فقط وذلك عن كل استهلاك قيمته 7 دنانير، مؤكدة حسب دعواها على خرق العرض التجاري موضوع النزاع للتراتب الجاري بها العمل في قطاع الاتصالات ولقرارات الهيئة الوطنية للاتصالات المنظمة لمادة عروض التفصيل مما جعلها تشكك في حصول العرض على موافقة الهيئة خاصة فيما يتعلق بالامتياز الثالث الممنوح لمكتبي العرض المتظلم منه في مجال الأنترنت لشبكة الهاتف الجوال من الجيلين الثالث والرابع باعتبار وأن العرض ينطوي على حد قولها على خرق لقرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها الذي اقتضى أن معدل تعرفه سعة التدفق من نوع جيجابايت يجب أن يعادل أو يفوق دينارين. علاوة على تعارض الامتياز المذكور مع ما ورد بمراسلة الهيئة المؤرخة في 08 جانفي 2016 التي دعت فيها "اتصالات تونس" لمراجعة عروضها التجارية القائمة على خدمة تراسل المعطيات في شكل أرصدة مجانية بالإضافة لمخالفة محضر الجلسة المنعقدة بين جميع المشغلين بتاريخ 17 ديسمبر 2015 الذي أقر

أن الحوافز المتحصل عليها اثر كل عملية شحن يجب أن لا تستعمل بغرض التمتع بخدمة تراسل المعطيات، مما ينجر معه حسب قولها الاضرار بالمصالح المالية "لاتصالات تونس" والتأثير سلبا على مواردها وتقويض قاعدة مشتركيها، منتهية الى طلب الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض التجاري "janna7" وسحب الوسائط الاشهارية ذات العلاقة الى حين البت في أصل القضية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ المنجي العيساوي بتاريخ 13 مارس 2016 تحت عدد 121863 والذي تضمن معاينة للعرض التجاري موضوع النزاع على موقع الأنترنت التابع لشركة "أوريدو تونس" بالإضافة الى نسخة من مراسلة موجهة الى "اتصالات تونس" من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عدد 58 بتاريخ 08 جانفي 2016 ونسخة من محضر الجلسة المنعقدة بمقر الهيئة بحضور جميع المشغلين بتاريخ 17 ديسمبر 2015.

وحيث اعتبرت "أوريدو تونس" في ردها على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها أن هذا الأخير لم يتضمن الاسم والشكل القانوني للمطلوب مما يجعل دعوى العارضة على حد قولها مختلة من حيث الشكل، مشيرة الى أن مطلب الحال لم يتضمن ما يفيد حصول اضرار جراء تسويق العرض كما أن مناقشة المدعية لخصائص العرض "جنح" وادعائها مخالفة المدعى عليها لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 يستوجب توفر دراسة اقتصادية مبنية على معطيات دقيقة مما قد يؤدي الى المساس بالأصل، مشددة على حصول العرض المتظلم منه على موافقة الهيئة بمقتضى قرارها عدد 12 الصادر بتاريخ 19 جانفي 2016، منتهية الى طلب الحكم برفض المطلب.

## الهيئة

حيث يهدف المطلب الراهن الى طلب الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض التجاري المتظلم منه وسحب الوسائط الاشهارية ذات العلاقة الى حين البت في أصل القضية.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في الاضرار بمصالحها المالية والتأثير سلبا على مواردها وتقويض قاعدة مشتركيها.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركيها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تقريبا على ذلك رفض المطلب.



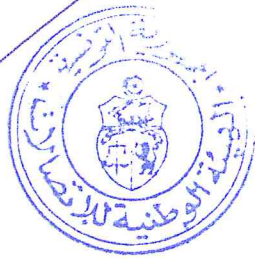



## ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات  
يضفي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصيغة التنفيذية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات